Qassim University
جامعة القصيم
المجلة العلمية لجامعة القصيم
(مجلة محكمة)

المجلد (١٠) – العدد (١)

مجلة
العلوم العربية والإنسانية

محرم ١٤٣٨هـ - أكتوبر ٢٠١٦

النشر العلمي والترجمة

مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص‌ص ١-٥٢٨ بالعربية، ص‌ص ١-١٥ بالإنجليزية، (محرم ١٤٣٨هـ/ أكتوبر ٢٠١٦)

المحتويات

صفحة

القسم العربي

أبوطالب المفضل بن سلمة "مكانته اللغوية وآراؤه واختياراته النحوية"
عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي..... ١

جوابات ابن الحاجب النّحوية في أماليه عما أورِد على كافيته "دراسة نحويّة ومنهجيّة"
د. عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت ٦٧

"سَوَاء" دراسة في البنية والمعنى والإعراب
د. محمد بن سليمان بن صالح الخزيّم ١١٣

الإطالة التعويضية في اللغة العربية: دراسة صوتية صرفية معاصرة "قراءة الزهري نموذجا"
د. علي سليمان الجوابرة ١٦٣

متاهة الأدب بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة في القرن الرابع الهجري "الصولي في كتابه: (أخبار الراضي بالله والمتقي لله) أنموذجاً"
د. إبراهيم بن محمد أبانمي ٢٢٧

البُعْد الحِجَاجي في قصيدة (الدمعة الخرساء) لإيليا أبي ماضي (ت ١٣٧٧هـ)
خلود بنت عبداللطيف الجوهر ٢٧٣

تناص الألم: حضور الأندلس في شعر محمود درويش
د. عبير محمد أبوزيد ٣٢٩

القيم الحضارية والإنسانية في حوار جعفر بن أبي طالب ﷺ مع ملك الحبشة "قراءة تاريخية حضارية"
د. بسام بن عبدالعزيز الخراشي..... ٣٨٣

متابعة وتوجيه الملك عبدالعزيز لرجاله وقادته في مرحلة التأسيس "دراسة في نماذج مختارة من رسائله"
د. مخلد بن قبل رابح الحريّص ٤٣١

هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية (دراسةٌ في الجغرافيا الاقتصادية)
د. آمنة بنت عبدالرحمن الأصقة ٤٨١

القسم الإنجليزي

وجهات نظر العاملين في المجال الطبي والرعاية الصحية حول دور إتقان اللغة الإنجليزية في مكان العمل في المملكة العربية السعودية (ملخص عربي)
د. عبدالعزيز بن فهد الفهيد ١٥

مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ٦٧-١١٢، (محرم ١٤٣٨هـ/ أكتوبر ٢٠١٦)

جوابات ابن الحاجب النّحوية في أماليه عما أورِد على كافيته
دراسة نحويّة ومنهجيّة

د. عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ملخّصُ البحث. لفت نظري في أمالي ابن الحاجب جواباته فيها الدقيقة عما أُورد على كافيته، وقد رأيت جمع تلك الجوابات، ودراستها من خلال عرضها على أقوال النحويين، وعلى أقوال ابن الحاجب نفسه في كتبه الأخرى، وبيان محاسنها، وتأثيرها في تأصيل الحدود وغيرها من مسائل النحو في أثناء عرض المسألة، ومن ثَمَّ بيان قوّة الإيراد من ضعفه، ومثله الجواب، وذلك وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإيرادات وجواباتها . (مناقشة نحوية) .

المبحث الثاني: الدراسة، وفيها المطالب الآتية:- أسباب الإيرادات – مصادرُ ابن الحاجب في جواباته – تأثير الجوابات في بعض شروح الكافية – التقويم – الخاتمة .

مقدمة

في أثناء قراءتي لأمالي ابن الحاجب ووقوفي على الكتاب وجدته مليئاً بالمسائل النحوية المتعددة، والتي تحدّث عنها ابن الحاجب بعقلية جديدة، وحجج منطقية مؤصلة، وقد لفت نظري في الأمالي جواباته فيها عما أورد على كافيته، ومحاولة مناقشة الإيراد الذي أورده معاصروه على بعض مسائل الكافية .

وقد رأيتُ عرض تلك الإيرادات، ودراسة جواباته عنها والوقوف على آراء النحويين حولها، وبيان قوّتها من ضعفها .

والذي دعاني إلى دراسة هذا الموضوع غير ما سبق أمران :

أوّلهما : المنزلة العظيمة لكافية ابن الحاجب، وكون تلك الجوابات تكون تصحيحاً وتأصيلاً لبعض ما أورد عليها .

ثانيهما : إبراز المحاورات النّحوية التي دارت بين النحويين، وخاصة المبرزين، وابن الحاجب منهم، وجعلها في كتاب مستقلّ، خاصةً أن أكثر تلك الحوارات تصب في ضبط الحدود .

ويهدف هذا البحث إلى حصر تلك الجوابات في بحث مستقلّ، وبيان مدى قوتها من ضعفها، والتعرف على احتجاج النحويين لها، أو عليها خصوصاً، والوقوف على الحوارات النحوية المباشرة عموماً، والإشارة إلى بعض جوانبها الإيجابية والعكس .

هذا وقد وضعت خطة لهذا العمل، وجعلتها في مبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتلوهما خاتمة على النّحو الآتي :

المقدّمة

التّمهيد، وفيه الحديث عن أمرين :

أحدهما : ترجمة موجزة لابن الحاجب .

ثانيهما : نبذة مختصرة عن الكافية وعن الأمالي لابن الحاجب .

المبحثُ الأوّل: الإيرادات وجواباتها مناقشة نحوية.

وقد جمعت في هذا المبحث الإيرادات النحوية وجواباتها، وقد بلغت (١٠) إيرادات، واعتراضات، ورتبتها حسب ورود مسائلها في الكافية، وعرضت مسائلها على شروح الكافية، وعلى أقوال النحويين، وسوف أحاول تسجيل الخلاف في مسألة الجواب بين النحويين -إن وجد - محاولاً الوقوف على الأقوال في مسألته.

المبحث الثاني: الدراسة، وفيها المطالب الآتية :

المطلب الأوّل: أسباب الإيرادات .

المطلب الثاني : مصادرُ ابن الحاجب في جواباته .

المطلب الثالث : تأثير الجوابات في بعض شروح الكافية .

المطلب الرابع : التقويم .

الخاتمة

الفهارس

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفّقت إلى ما ابتغيته من هذا العمل، ورجوته، وأدعو الله أن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: ترجمة موجزة لابن الحاجب

هو جمالُ الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الدويني، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النّحوي، المعروف بابن الحاجب، وأصوله تعود

إلى الأكراد؛ حيث يُنسب إلى (دَوين)، وهي قرية من قرى الأكراد[١]، وكان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك الصّلاحيّ، واشتهر بهذا فسمّي ابنه بابن الحاجب، ولد في إحدى قرى الصعيد في مصر عام٥٧٠ه، وانتقل إلى القاهرة فطلب العلم بها صغيراً، حتى برّز في عدد من العلوم، منها القراءات والفقه وأصوله، والنحو، ومن أشهر شيوخه في القاهرة القاسم الشّاطبي[٢]، وأبو الفضل بهاء الدين الغَـــزْنوي[٣]، وأبو الجود اللخمي[٤]، وقد أمْلى في القاهرة شيئاً من أماليه، وأجاب فيها عن بعض الإيرادات على كافيته[٥].

ثم انتقلَ إلى دمشق، ودرّس في جامعها[٦]، وقد أُخرِجَ منْها مع من أُخرِج من كبار العلماء كالعزّ بن عبد السّلام، وغيره، وذلك سنة ٦٣٨ه، وقد سُجَن الأخير، ودخل ابن الحاجب معه السجن إكراماً ومراعاة له، ثم أفرج عنهما[٧]، ثُمَّ عاد بعد خروجه من السجن إلى القاهرة، واستقر بها، ودرّس بالمدرسة الفاضلية، وفي آخر أيامه انتقل إلى الإسكندرية، وبها توفي سنة ٦٤٦هـ.

قال عنه ابن خلكان، وقد زامنه: "خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً"[٨].

---

(١) معجم البلدان لياقوت ٣٢٨/٢ .

(٢) ترجمته في وفيات الأعيان ٧١/٤، معرفة القراء الكبار ٦٥٢/٢ .

(٣) ترجمته في معرفة القُراء الكبار ٥٧٩/٢ .

(٤) ترجمته في معرفة القُراء الكبار ٥٢٦/٢ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ٥٥٧/٢ .

(٦) وفيات الأعيان ٢٤٩/٣ .

(٧) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢٩/٩ .

(٨) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

وقد تأثر بعلمه ونقل عنه كثير من النحويين المحققين كابن مالك وغيره ممن جاء بعده، وكان له دور جلي في ضبط الحدود النحوية، والعناية بها.

مؤلفاته:

صنف ابن الحاجب عدداً من المؤلفات الجيدة في بابها، فصنف في العربية والفقه والأصول والتاريخ، وغيرها، ومن أهمها:

الأمالي، والكافية وشرحها، والشافية، والإيضاح في شرح المفصل، وجامع الأمهات، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصره، وسردها موجود لدى دارسي كتبه، ومحققي آثاره.

ثانياً: نبذة يسيرة عن كافية ابن الحاجب، وعن أماليه

١ - الكافية في النّحو لابن الحاجب:

ألف ابن الحاجب الكافيةَ في النحو، وبناها على الإيجاز والاختصار، ورغم هذا الإيجاز والاختصار إلا أنها تعدّ من أعظم المؤلفات في النّحو العربي، وقد ذاع صيتها، وانتشر في كلّ البلدان الإسلامية، وقد أعجب بها كثير من العلماء في الأمصار الإسلامية أيما إعجاب، حتى أصبحت محطّ أنظار جلّ النحويين، وقد كثرت الشروح والتعليقات عليها، حتى تجاوزت مائة وخمسين شرحاً بالعربية، والتركية والفارسية.

وقد أحصى الدكتور طارق نجم مائة وسبعةً وستين مؤلفاً عن الكافية شرحًا، ونظمًا، وإعرابًا، وتعليقاً، يقول محققها: " إن الكافية هي المقدمة النحوية التي سطع نجمها، وذاع صيتها في القرن السابع الهجري، وغطّت على غيرها من المختصرات النحوية"[٩].

(٩) الكافية، مقدمة المحقّق ٢٥.

وقد عمد ابن الحاجب إلى جعل الكافية مختصراً كافياً، وأخرجه بصياغة جديدة أهلته بأن يمثّل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي، تتميز بالمنهجية والاختصاص في موضوعاتِ النّحو خاصة ، وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول لأبواب النّحو ومسائله، محاولاً فيها ضبط الحدود النّحوية، وقد انتهى من تأليفها وعمره لم يتجاوز الخامسة والأربعين(١٠) ؛ يعني قبل وفاته بأكثر من إحدى وثلاثين سنة، مما جعله يراجع بعض مسائلها، ويستمع إلى الإيرادات عليها، ويتمّم ذلك بشرحها، والإجابة عنها .

ومن أبرز ميزات الكافية لابن الحاجب ضبطها للحدود، وإيجاز عبارتها فيه، وفي غيره من المسَائل النّحويّة.

٢ - أمالي ابن الحاجب :

حُقق الكتاب مرتين: أولاهما: تحقيق الدكتور هادي حسن حمودة، والثانية: تحقيق شيخي الدكتور فخر صالح قدّارة.

وكتاب الأمالي كتابٌ جليلُ القدر عظيم الفائدة، قال عنه السيوطي:" وله الأمالي فِي النَّحْو مجلّد ضخم في غاية التّحْقيق، بعضها على آيات وبعضها على مواضع من الْمفصّل ومواضع من كافيته وأشْياء نثرية"(١١).

وقد درس الكتاب الأستاذ الدكتور فخر صالح سليمان قدّارة دراسة جادّة، واستوفى ما يجب ذكره، وسأشير –بإيجاز - إلى بعضِ ما ذكره(١٢)، فأقول:

---

(١٠) أمالي ابن الحاجب ٥٨٢/٢ .

(١١) بغية الوعاة ١٣٥/٢ .

(١٢) ينظر مقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب ٣٨/١-٦٢ .

قد ذكر الدّكتور قدّارة أنّ المصادر التي ترجمتْ لابن الحاجب أشارت إلى هذا الكتاب (الأمالي)، وذكر منها طبقات ابن الجزري، وهدية العارفين، وبغية الوعاة، والبداية والنهاية وروضات الجنات، وتاريخ الأدب العربي والديباج المذهب، والزركلي[١٣].

وقد أملى ابن الحاجب أماليه ما بين سنة٦٠٩هـ وسنة ٦٢٦هـ في عدد من المدن الإسلامية، منها القاهرة ودمشق وغزة وبيت المقدس، وقد ذكر في بعضها مكان الإملاء وتاريخه.

وكتاب الأمالي ينقسم إلى ستة أقسام: القسم الأول: الأمالي على آيات من القرآن الكريم، والثاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري، والثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين، والرابع: الأمالي على الكافية لابن الحاجب، والخامس: الأمالي على أبيات من الشعر، والسادس: الأمالي المطلقة.

قال الدكتور هادي حسن حمودة: "ولا نجد رابطاً بين أقسام الكتاب هذه، بل إن كلّ قسم منها يقف لوحده مستقلاً، وذلك طبيعي لاختلاف طبيعة المادّة المعالجة في كلّ قسم"[١٤].

أمّا أماليه على الكافية، وهي التي أدرس جزءاً منها في هذا البحث، فقد بلغت الإملاءات عليها (٩٧) إملاءً، منها عشرة إملاءات هي موضوع هذا البحث؛ وذلك لتعلّقها بجواب إيرادٍ أُورِد على ابن الحاجِب نُصَّ عليه فيه[١٥].

وقد ذكر الزميل الدكتور فريد السُّلَيم أن هناك أوهاماً أكثرها متعلق بالأمالي، فقال في معرض حديثه عن مؤلفات ابن الحاجب في مقدمة تحقيقه لرسالتين من رسائل

---

(١٣) مقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب تحقيق د. فخر قدارة ص٣٨ – ٣٩ .

(١٤) مقدمة تحقيق د. هادي حسن حمودة للأمالي ١٦/١ .

(١٥) ينظر للاستزادة عن كتاب الأمالي: مقدمة تحقيق د. فخر قدارة للكتاب٣٨/١-٦٣ ومقدمة تحقيق د. هادي حسن حمودة للكتاب١٦/١-١٩.

ابن الحاجب: "ولا أرى حاجة لإعادة ما ذكروا، إلا أن ثمةَ أوهاماً أكثرها متعلق بالأمالي، إذ سُمّي له كتبٌ هي جزء من أماليه، أو هي أماليه نفسها، وهي:

١ - إعراب بعض آيات من القرآن الكريم، ذكره بروكلمان، وذكر أنه موجود في مكتبة الحرم المكي، والصواب كما ذكر طارق نجم في مقدمة تحقيقه للمؤنثات السماعية أنه الجزء الأول من الأمالي.

٢ - المفضَّل، ذكره بروكلمان باسم (إلى ابنه المفضل)، وأن منه نسخة في الأسكوريَال، قال طارق الجنابي: وعند مراجعة فهارس الأسكوريَال ظهر أن المخطوطة الأمالي.

٣ - المسائل الدمشقية، قال د. حسن عثمان: والصواب أنه تلك المسائل والإملاءات التي سئل عنها، وأملاها في دمشق"[١٦].

هذا بعضُ ما يتعلّق بأمالي ابن الحاجب مختصراً.

المبحثُ الأوّل: الإيرادات وجواباتها دراسة نحويّة

الإيراد الأوّل، وجوابه: حدّ الإعراب

١ - قال ابن الحاجب في حدّ الإعراب: "وهو ما اختلف آخره به ..."[١٧].

وقال مملياً عند قوله السّابق: "... ليس عندي اختلاف، هو إعراب البتة، وقولهم: إن ثَمَّ اختلافاً هو الإعراب، إنما هو نزاع في عبارة ...

---

(١٦) رسالتان لابن الحاجب حققهما الزميل د. فريد الزامل السُّليم، وهما منشورتان في مجلة الدراسات اللغوية م١٥ع٤٤ شوال ذو الحجة ١٤٣٤هـ.

(١٧) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢٣٧/١.

فأُورِد عليه أن قيل: عنينا بالاختلاف قبول الاسم الإعراب، فأجاب بأن قال: إذا قلت : زيدْ بكرْ، عمرْو خالدْ معدداً، فلتكن هذه الأسماء معرباتٍ لأنها قابلة، وأيضاً فإن الآدمي قابلٌ لأن يكون عالماً، ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول"[١٨].

يرى ابنُ الحاجب أنَّ الإعراب لفظي، وهو اختلاف آخر المعرب بالحركات، أو بالحروف فيما أُعرب بالحروف، فهو عبارة عنده عن نفس الحركات، والحروف فيما أعرب بالحروف[١٩].

وهو مذهب ابن خروف، والشلوبين، وإليه ذهب ابن مالك[٢٠]، ونسب إلى سيبويه والمحققين، والإعراب على هذا لفظ لا معنى.

ويرى آخرون أنّ الإعراب هو نفس الاختلاف، وهو التغير الحاصل في آخر الكلمة، وهو قول الجمهور[٢١]، وقيل: هو ظاهر قول سيبويه[٢٢]، وإليه ذهب أبو علي الفارسي[٢٣]، وابن جني[٢٤]، وغيرهما[٢٥]، واختاره الأعلم[٢٦]، ورجحه أبو حيان[٢٧]، وعلى هذا فالإعراب عندهم معنى لا لفظ.

---

(١٨) أمالي ابن الحاجب٢/٥١٩-٥٢٠، إملاء رقم (١٧) .

(١٩) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب١/٢٣٧، ٢٣٨، شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ١٣٠ .

(٢٠) شرح التسهيل ١/٣٤ .

(٢١) شرح الجمل لابن عصفور١/١٠٢-١٠٥، التذييل والتكميل ١/١١٦ .

(٢٢) انظر : التذييل والتكميل ١/١١٦، الناجم الثاقب ١/١٢٣ (رسالة دكتوراه) .

(٢٣) الإيضاح العضدي ٥٦ .

(٢٤) اللمع لابن جني ١٧ .

(٢٥) كعبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح١/٩٨، وابن الخشاب في المرتجل٣٤، وابن معط في الفصول ١٥٤.

(٢٦) التذييل والتكميل ١/١١٦.

(٢٧) التذييل والتكميل ١/١١٧ .

وأما الإيراد الذي أورد على ابن الحاجب، وهو أن المقصود بالاختلاف هو قبول الاسم الإعراب فقد أجاب عنه بالأسماء عند تعدادها؛ حيث تُبنى مع أنها معربة، وقابلة للإعراب، وعليه فلا يلزم من وجود القابل وجود المقبول على حد قوله.

ومع هذا الجواب من ابن الحاجب فإنه لا يرقى إلى التسليم بأن الإعراب لفظي، وإنما الذي أميل إليه أنّ الإعراب معنىً لا لفظ، وهو التغير الحاصل في آخر الكلمة لفظاً، أو تقديراً، والحركات دالة عليه[٢٨]، لا هي نفس الإعراب؛ لأنه بالإعراب يتبين الفاعل من المفعول، والمبتدأ من اسم (إنَّ)، وهكذا[٢٩]، وهذه المذكورات معانٍ لا ألفاظ، وتغير الحركة أمارة على الإعراب لا هي الإعراب نفسه، أو هي آلة الإعراب[٣٠].

ويعضد هذا أن الإعراب ضد البناء، والبناء ليس نفسَ الحركات[٣١].

الإيراد الثاني، وجوابه: حدّ المفعول به

قال ابنُ الحاجب في حدّ المفعول به :"هو الذي وقعَ عليه فعلُ الفاعل"[٣٢].

وقال مملياً:"وأمّا ما أُورد من قولهم: زيدٌ ضربته، وكونه يدخل في الحدّ، وليس مفعولاً به من حيثُ كان (زيد) في المعقول وقع عليه فعل الفاعل، وليس بمفعول، فالجواب عنه وعن مثله : أنّ هذه الحدودَ اختصرت للعلم بالمقصود، والمراد منها كلها معنى دلالتها على المعنى المذكور فيها، فإذا قيل مثل ذلك فالمعنى هو ما دلّ

---

(٢٨) انظر: الارتشاف ٨٣٣/٢ .

(٢٩) انظر: توجيه اللمع ٦٩ .

(٣٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩/١ .

(٣١) انظر : شرح الكافية في النحو ٢، غاية التحقيق شرح الكافية ٩١ (رسالة دكتوراه) .

(٣٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٤٠٥/٢ .

على أنه وقع عليه فعل الفاعل، وإذا قيل: ما نُسِبَ إليه في حدّ الفاعل فمعناه ما دلّ على أنه الذي نُسِب إليه الفعل، وإذا كان كذلك فليس (زيد) في قولك: زيد ضربته موضوعاً دالاً لما وقع عليه الفعل، وإنما وضع دالاً لما يحكم عليه..."[٣٣].

خلاصة الإيراد الذي أورد على ابن الحاجب في حدّه للمفعول به هو أنّ (زيد) في قولهم: زيدٌ ضربته يدخل في الحدّ من حيث إنه في المعنى مفعول به وهو ليس مفعولاً حقيقة من حيثُ كان زيد قد وقع عليه فعل الفاعل عقلاً، وليس بمفعولٍ اصطِلاحاً[٣٤]، ما استمرّ مرفوعاً.

ومعلومٌ أنّ الحدّ ما أبانَ عن حقيقة الشّيء[٣٥]، وكان مانِعاً جامِعاً.

هذا وقد أجاب ابنُ الحاجب عن هذا بما يأتي[٣٦]:

-أنّ الحدود غالبها الاختصار للعلمِ بها، وبالمقصود منها .

- أنّ (زيدٌ) لم يوضَع لوقوع الفعلِ عليه، وإنما وضع ليحكم عليه، بمعنى أنه أصبح مسنداً إليه بحكم الموضع.

- أنّ الهاءَ في (ضربته) هي الموضوعة ليقع عليها فعل الفاعل .

- أنّ (زيد) والهاء في قولك: (زيدٌ ضربته) مفعولان عقلاً، لكنهما ليسا على حدّ واحد بالنسبة إلى الفعل، وإن تُوهّم ذلك .

وواضحٌ أن المورد قد جمع بين الصناعة والمعنى، وخلّط بينهما، وهناك فرقٌ جلي بينهما، خاصة إذا كان الحديث عن الحدود؛ إذ مراعاة الصنعة في الحدود أكثر

---

(٣٣) أمالي ابن الحاجب ٥١٢/٢ ، إملاء رقم (٩) .

(٣٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٥١٢/٢ .

(٣٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٧١/١ .

(٣٦) انظر : أمالي ابن الحاجب٥١٢/٢ .

من مراعاة المعنى ؛ لأن ضبط القواعد صناعة، وليس معنىً[٣٧]، والدليل على هذا أن بعض النحويين قد حدّ المفعول به بما يبعده عن المعنى[٣٨].

على أن ابن الحاجب قد سبق إلى هذا الحدّ، فلم يكن من ابتكاراته[٣٩].

وقد افترض هذا الإيراد في كتاب (جهود الشريف الجرجاني مع تحقيق كتابه (شرح الكافية)، وهو منسوب للشريف خطأ[٤٠]، وكأن مؤلفه لم يطلع عليه في أمالي ابن الحاجب، فهو يقول: "ولقائل أن يقول: التعريف المذكور منقوض بـ(زيد) في قولنا: زيدٌ ضربته ؛ لأنه يصدق عليه التعريف المذكور مع أنه ليس بمفعول به ؛ لأنه مبتدأ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه مفعول من حيث المعنى، إلا أنه لم ينصبه، وإنما يلزم لو لم يعمل الفعل في ضميره، أو في متعلقه"[٤١].

الإيراد الثالث، وجوابه: حدّ عطف البيان

جاء في الأمالي لابن الحاجب قولُ الناسخ: "وقع في بعض نسخ المقدمة في حدّ عطف البيان قوله: تابع من الجامدة أوضح من متبوعه، فسُئل عن ذلك، فقال مملياً: هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو تابع غير صفة يوضّح متبوعه، فقيل له: وماذا يرد على الأول؟ .

---

(٣٧) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٩/١ .

(٣٨) شرح الرضي ٣٩٢/١/١ .

(٣٩) سبقه الزمخشري . انظر : المفصل في علم العربية ٦٠ .

(٤٠) يرى المحققون أن هذا الكتاب هو نسخة للوافية .

(٤١) شرح الكافية للشريف الجرجاني ٩٨١/٢ (رسالة دكتوراه).

فقال: يرد عليه مررت بهذا الرجل، فإنه تابع من الجامدة، وليس بعطف بيان، بل صفة عند المحقّقين، فعدلنا إلى هذا؛ لئلا يرد هذا وأمثاله، وإن كان الجواب على تقدير وروده متيسراً، فأردنا أن نذكر هذا ليندفع الوارد من أوّل الأمر"[٤٢].

يعرف ابن الحاجب عطف البيان بأنه "تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه"[٤٣]، ثم يبيّن أن الإيراد الذي أورد على حدّه لعطف البيان كان في النسخة السابقة لكتابه الكافية .

وهذا الحدّ ناسخ لما قبله ، وهو المعتمد لدى ابن الحاجب، وقد اعتمده شراح الكافية الذين تعاقبوا على شرحها[٤٤].

ويتبين من هذا الاستدراك من ابن الحاجب مدى حرصه على التحسين والتعديل على كافيته، وأما المورد فلم يضف على المسالة شيئاً جديداً، غير أن للكافية نسختين، والثانية نسخ للأولى، وملغية لها .

الإيراد الرابع، وجوابه: حكم تقديم المحصور بـ(إلاّ) من فاعل أو مفعول

قال ابن الحاجب مملياً على قوله: "أو وقع مفعوله بعد (إلاّ) أو معناها": قال: أورد بعضُ الأصحاب اعتراضاً، وقال: هل يجوز أن يقال: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً ؟ فقلت له : لا يجوز، وهو مذهب المحققين؛ ولذلك تُؤوّل قوله تعالى : ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾[٤٥] على أنه متعلق بمحذوف دل عليه قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا ﴾[٤٦]، كأنه قال: أرسلناهم بالبينات، والزبر..."[٤٧].

---

(٤٢) أمالي ابن الحاجب٢/٥٢٨ ، إملاء رقم (٢٨) .

(٤٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢/٦٦٧، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ٢٧٠ .

(٤٤) كابن مالك في التحفة٢٣٢، والرضي في شرحه ١٠٩٣، والسيد في شرحه ٣٤٥، والرصّاص في شرحه١/٤٩٩.

(٤٥) سورة النّحل ٤٤ .

(٤٦) سورة النّحل ٤٣ .

(٤٧) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٣٠-٥٣١ ، إملاء رقم (٣٢) .

يذهبُ ابن الحاجب في جوابه للمعترض إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلاّ) مطلقاً، سواء كان فاعلاً، أم مفعولاً .

ومسألة الإيراد هذه وجدت النحويين يختلفون فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول : لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلاّ) فاعلاً كان، أو مفعولاً، وهو قول المحققين[٤٨] ، وأخذ به ابن الحاجب، وعلى هذا المذهب لا يقال: ما ضرب إلا زيدٌ عمْراً .

وحجّتهم حمل الحصر بـ(إلاّ) على الحصر بـ(إنما) ؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، وجعل المتأخر بـ(إلاّ) مثله ليجري الحصر على سننٍ واحد[٤٩].

القولُ الثاني: التفصيل، وهو أنه لا يجوز تقديم المحصور بها إذا كان فاعلاً، ويجوز إذا كان مفعولاً، وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري[٥٠].

القولُ الثالث: يجوز تقديم المحصور بـ(إلاّ)، سواءً كان فاعلاً أو مفعولاً، وهو قول الكسائي[٥١].

وحجته ظهور المعنى مع (إلاّ)، والتوسع مع ظهور المعنى في المسالة أولى من التضييق[٥٢].

ومن خلال العرض السابق يتضح أنّ هذا الإيراد الذي أورده المعترض لا يتجه مأخذاً على ابن الحاجب، لكون المسألة خلافية، وابن الحاجب ألف كتابه الكافية

---

(٤٨) شرح الجزولية للشلوبين ١٣٧/٢ شرح الكافية للرضي ٢١٣/١/١ .

(٤٩) ينظر : تمهيد القواعد١٦٤٨/٤ .

(٥٠) شرح الكافية للرضي٢١٣/١/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩١/٢، تمهيد القواعد ١٦٤٩/٤ .

(٥١) شرح الكافية للرضي٢١٣/١/١، شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، التسهيل ٧٨ .

(٥٢) تمهيد القواعد ١٦٤٨/٤ .

مستنداً إلى مذهبه في المسألة، وهو منع التقديم مطلقاً، ولم أره خالف رأيه هذا في كتبه الأخرى، وإن خالفه عددٌ من شراح كافيته فيه(٥٣).

يقول أحمد بن محمّد الرصاص شارحاً كلام ابن الحاجب في هذه المسألة: "الموضع الثاني: أن يقع الفاعل بعد (إلاّ) أو معناها نحو: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، وإنما ضرب عمراً زيدٌ؛ لأن المعنى أن عمراً ليس له ضارب إلا زيد، فلو قدمت (زيدًا) وأخرت (عمراً) انعكس ذلك المعنى، وفيه النظر المتقدّم على الشيخ؛ لأنه لو قدّم الفاعل مع "إلاّ" بقي معناه على حاله، وإنما ينعكس لو قدم من دون " إلاّ"(٥٤).

وهذا الكلام مع النظر هو كلام مؤلف شرح الكافية المنسوب خطأ للشريف الجرجاني(٥٥).

على أن ابن الحاجب لا يمنع المثال الذي أورده المعترض مطلقاً، وإنما في المسألة المدروسة فقط، وهي تقديم الفاعل على المفعول(٥٦) بالمعنى القريب المراد؛ لالتباسه بغيره من المعاني كما سيأتي، في حين أراه يجيز المثال المورد عليه، ولكن بصورتين مختلفتين:

الأولى: يجيزه على تقدير عامل محذوف، فيكون (ضرب) في المثال المورَد عليه للظاهر من المعمولات، وأمّا المفعول فيقدّر له فعلٌ آخر يدلّ عليه المذكور، يقول ابن

(٥٣) انظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٢٠٤/١ .

(٥٤) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٢٠٤/١ .

(٥٥) ينظر: شرح الكافية المنسوب خطأ للشريف الجرجاني ٩١٨/٢ .

(٥٦) وهذا ظاهر من خلال حديثه عن المسألة في شرحه للوافية . ينظر : شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١٥٩ .

الحاجب: "فنحن نجوّز ذلك لا على أنه لـ(ضرب) الأولى، ولكن بفعلٍ محذوف دلّ عليه الأول كأن سائلاً سأل عمَّن ضرب، فقال: عمراً، أي ضرب عمراً"(٥٧).

والثانية: عندما تخرج المسألة إلى معنى آخر فيراد من قولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، ما ضرب أحدٌ أحداً إلازيدٌ عمراً، فهذا معنى آخر غير المعنى الذي قرره في تقديم الفاعل على المفعول(٥٨).

فيتبيَّن مما سبق أنّ الإلباس بين المعاني هو علة المنع لدى ابن الحاجب، فهو داخلٌ في المعاني، بخلاف الإيراد على الحدود فأغلبها تخص الصّنعة.

هذا ولو كان إيراد المعترض حول مسألة ليست محلّ خلاف لكان أولى من الإيراد على محلّ الخلاف بين الفرق النحوية.

الإيراد الخامسُ، وجوابه: حدّ النعت

قال مملياً على قوله في باب النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد".

قال: "احترز بقوله: من غير تقييد عن الحال، فإن الحال مقيدة والصفة مطلقة، فأَوْرَدَ عليه بعضُ الأصحاب الحال المؤكدة؛ فإنها تدل على معنى في صاحبها مطلقاً، فلتكن كالصفة، وأجاب بأن قال: إنما أُتِي بقوله: من غير تقييد، على سبيل التبيين لا على معنى أنه داخل في تتمة الحدّ، والحال ليس بتابع، نعم، لو قلنا في الحال: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول لوردت الصفة، إذن نقول في الصفة: من غير تقييد، فتخرج حينئذ، هذا مع أن الحال ليس بتابع"(٥٩).

---

(٥٧) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٣١-٥٣٢.

(٥٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٣١-٥٣٢، الوافية شرح نظم الكافية ١٦١، غاية التحقيق للردولي ٢٤٨.

(٥٩) أمالي ابن الحاجب٢/٥٤٦، إملاء رقم (٥١).

الصّفة والحال متفقتان معنىً مفترقتان إعراباً، وفي الحدّ تخرجُ الحال لكون الصفة من التوابع تتبع ما قبلها في الإعراب رفعاً، ونصباً، وجراً، في حين أنّ الحال منصوبةٌ دائماً، وهذا الفرق البيّن بينهما يجعل في قول ابن الحاجب: من غير تقييد نظراً؛ إذ لا معنى لذكره في الحدّ، وهو وجه اعتراض المعترض على الحدّ من أنه إذا كان يفرق بين الحال والنعت أن الحال مقيدة المعنى، والنعت مطلقُ المعنى، فإن هناك حالاً مطلقةً، وهي الحال المؤكدة؛ إذ هي ملازمة لصاحبها، فرجع ابن الحاجب إلى قوله: تابع، وبه تخرج الحال بنوعيها، فيكون قوله: من غير تقييد لا معنى له في الحدّ[٦٠].

والغريب أن جواب ابن الحاجب هنا يخالف ما ذكره في شرحه للمفصّل من أن قوله من غير تقييد المقصود منه إخراج الحال[٦١].

وقد ذكر هذا الإيراد نفسه شارح الكافية أحمد بن محمد الرصّاص، فقال: "ويردُ على كلامِ الشيخ إذا اعتقد أنّ الحال داخلة في حدّ النّعت الحال المؤكّدة، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً؛ فإن (عطوفاً) يدلّ على معنى في متبوعه مطْلَقاً؛ لأنها تفيد الثبوت والاستمرار فلو ترك الاحتراز من الحال لكان أولى؛ لأنها غير داخلة"[٦٢].

الإيراد السّادسُ، وجوابه: حدّ النعت

قال الكاتب: "وقال مملياً بالقاهرة على قوله: النّعت تابعٌ يدل على معنى في متبوعه، أَوْرَدَ عليه بعضُ الأصحاب: جاء القوم كلُّهم، متوهماً أنّ (كلهم) لما كان تأكيداً أنه دال على معنى في المتبوع، وهم القوم.

---

(٦٠) ينظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٤٦٢/١ .

(٦١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(٦٢) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٤٦٣/١ .

فقال مملياً: إن كان (كلُّهم) دالاً على معنى في المتبوع فليكن قولك: جاء زيد زيدٌ دالاً على معنى في المتبوع.

وليس دالاً على معنى المتبوع، وبيانه: أن التوهّم الذي رُفِعَ بزيد الثاني ليس قائماً بزيد الأول، ولم يكن موضوعاً له، وإنما جاء اللبس على السامع بالنظر إلى الوجود؛ إذ يحتمل أن يكون جاء غلامه أو غيره من المنسوبين إليه، فالمتبوع ليس التوهم قائماً به ألبتة، بل بالمخاطب، ونحن قد قيّدنا وقلنا: ما دل على معنى في المتبوع، وكذلك قولنا: جاء القوم كلهم، لم يأت المتكلم بلفظ (كلهم) إلا رافعاً بها التوهم عن السامع لئلا يُقدَّر أن بعضهم جاء، فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمالٌ أصلاً مع (كلهم)"[٦٣].

اعترض المورد على ابن الحاجب حدّه النعت بما ذكر أعلاه، فتوهم أن التوكيد الدال على الشمول داخل في هذا الحدّ، وقد تبعه في هذا المأخذ الرضي في شرحه فقال: "وأما التأكيد المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحدّ، إذ (كلهم) في: جاء القوم كلُّهم يدلّ على الشمول الذي في القوم"[٦٤].

وقد ساق ابن جماعة هذا الإيراد أيضاً، واعتذر لابن الحاجب بقوله في آخر الحد: مطلقاً[٦٥].

وكان الأولى بصاحب هذا الإيراد أن يورد عليه عدم ذكره النعت السببي في الحدّ، والذي آخذه عليه الرضي[٦٦].

---

(٦٣) أمالي ابن الحاجب ٥٥٧/٢، إملاء رقم (٦٥).

(٦٤) شرح الرضي ٩٦٩/٢/١.

(٦٥) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٨٠.

(٦٦) شرح الرضي ٩٦٩/٢/١.

واستدركه عليه ابن مالك في حدّه للنعت[٦٧]، وسلّم بهذا الحدّ على إطلاقه صاحب مفتاح الرّاغب[٦٨].

ومعلومٌ أنّ التوكيد يُؤتى به لرفع توهّم مجاز[٦٩]، لا ليدلّ على معنى زائد في متبوعة إلا عند بعض النحويين في التوكيد المفيد للإحاطة، كما ذكر الرضي .

ويمكن أن يلتقي هذا الحدُّ مع بدلِ الاشتمال ؛ لأنّ النّحويين يرون أنه دال على معنى في متبوعه[٧٠]، وقد يحصل الفرق بينهما بالاشتقاق .

الإيراد السّابع، وجوابه: مسوّغات الابتداء بالنّكرة

قال الكاتب: "قال مملياً على المقدمة مجيباً عن سؤال ورد إليه بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة: اعترض بعض الأصحاب عليَّ فيما وقع في المقدمة التي أنشأتها من ذكر مواضع الابتداء بالنكرة، وقال: قد بقي عليكم مثل قوله: تمرة خير من جرادة، فقلت: إنما جاز هذا على أحد وجهين كلاهما مذكور، الأول هو الظاهر على أنه غير مختص بتمرة مميزة، فكان فيه معنى العموم، كما في لا رجل أفضل منك، وذلك من وجهين: أحدهما: أنه لما فَضُل واحد من جنس على واحد من جنس عُلِم أنه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد ؛ لأنه يفهم أنّ الأفضلية إنما وقعتْ باعتبار كونه من ذلك القبيل...الوجه الثاني : أن يكون قولهم: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، على معنى الإخبار عن اللفظ، كأنك قلت: لفظُ تمرة مدلولها كذلك..."[٧١].

---

(٦٧) شرح التسهيل ٣٠٦/٣ .

(٦٨) انظر: مصباح الراغب ٣١٧ .

(٦٩) انظر شرح الكافية الشافية ١١٩٢ .

(٧٠) انظر : توضيح المقاصد ١٠٣٧ .

(٧١) أمالي ابن الحاجب ٥٨٢/٢ ، إملاء رقم (٧٧) .

استدرك على ابن الحاجب أحدُ المعترضين له بالمثال المذكور في الإملاء أعلاه في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة .

وقد رأى ابن الحاجب أن ما ذكره المعترض داخلٌ في إحدى صور مسوّغات الابتداء بالنكرة ؛ لكون أكثر مواضعها مبنيةً على إطلاق الكلام فيها تسامحاً بحكم حصول الفائدة، وحصر تلك المواضع يخضع لتفصيلات، مردُّها جميعاً حصول الإفادة، ودور النحويّ ينحصر في بيان حصول الفائدة، وأسباب تصحيح الابتداء بالنكرة في ذلك الموضع ؛ وبعض التفصيلات التصحيحية للابتداء بالنكرة قد تَغِيبُ أمثلتها أحياناً ؛ وهذا المثال مما غاب عن المعترض جهته، وقد أوضح ابن الحاجب أن هذا المثال المذكور داخلٌ في أحد أمرين[٧٢] :

أحدهما : ما فيه من معنى العموم ؛ لكون (تمرة) في المثال غير مختصة بتمرة معيّنة، وكون التمر جنساً، والجراد جنساً آخر.

والثاني: جاء على معنى الإخبار عن اللفظ، فكأنك قلت: لفظ تمرة، أو مدلول تمرة كذلك.

ثم قال: "فيكون المصحّح للابتداء كونه معرفةً في التقديرين جميعاً"[٧٣].

وقد عدّد ابن الحاجب في كافيته مسوغات الابتداء بالنكرة، وجعلها على النحو الآتي:

١ - ما تخصّص بوصْف، أو إضافة إلى نكرة، مثل: رجل كريم جاءنا، أو طالب علمٍ زارنا.

٢ - ما سبق بنفي، أو استفهام، مثل : أرجُلٌ عندكم؟ ما ضيف قادم .

---

(٧٢) ينظر : تفصيل جواب ابن الحاجب في أماليه٢/٥٨٢ – ٥٩٢ .

(٧٣) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٩٢ .

٣ - ما أوّل بأنه فاعل، مثل : شرٌّ أهرّ ذا ناب[٧٤].

٤ - تقدّم الخبر، وهو ظَرفٌ، أو جارّ ومجرور، مثل: في البيت دراهمٌ .

٥ - أن تكون النّكرة عاملة .

٦ - ما دلَّ على العمُوم، مثل: كُلٌّ يموت[٧٥].

وقد ركَّز النحويون على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفدْ، وقد حاولوا حصر مواضع إفادة النكرة المسوّغة للابتداء بها، وذلك في أمور عدّة[٧٦].

ورُوِي عن ابن الدّهان قوله: "إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت..."[٧٧].

قال محمد بن أحمد بن داود اليمنيّ: "وما أحسن ما قال"[٧٨].

وهذا نفسه قول ابن السّراج عندما قال: "والمعوّل في هذا الباب وغيره على الفائدة"[٧٩].

هذا ولم يشترط سيبويه والمتقدِّمون لجواز الابتداء بالنّكرة إلاَّ حصول الفائدة، وقال جمعٌ من المحقّقين كابن هشام والمراديّ: إنّ مرجع المسوّغات إلى التّعميم والتّخصيص[٨٠].

---

(٧٤) رجح ابن جني أنه مبني على النفي المقدّر، وجعله أولى من غيره . ينظر: الخصائص١/٣٢٠ .

(٧٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣٥٨/٢ .

(٧٦) ينظر : الكتاب ٣٢٩/١، الأصول لابن السراج٨٤/١، الخصائص٣٢٠/١، نتائج الفكر في النحو للسهيلي٣١٥ .

(٧٧) بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب١٦٩/١ .

(٧٨) بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب١٦٩/١ .

(٧٩) الأصول في النحو لابن السراج ٨٤/١ .

(٨٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤٨١/١، المغني ٦٠٨، شرح قطر الندى ١١٨ .

ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ واحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها فمن مُقلّ مخلّ، ومِن مُكثِر موردٍ ما لا يصلُح، أو معدّد لأمور متداخِلة[٨١].

وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيِّفٍ وثلاثين مسوّغًا[٨٢]؛ والمرجع في كلّ هذه المسوّغات هو حصول الفائدة التي اعتمدها المتقدمون، وعولوا عليها[٨٣]، كما نص على ذلك ابن السراج آنفاً، وقال أيضاً: "إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به"[٨٤]، وقد ظهر لابن هشام حصر تلك المسوغات في عشرة أمور[٨٥].

وبهذا يتبيّن ضعف الإيراد الذي أورد على ابن الحاجب في هذه المسألة؛ لدخول المثال المذكور في أحدِ المواضع التي يتم بها حصول الفائدة، وهي مواضع مردها حصول الفائدة، وما كان كذلك صعب حصر مواضعه، فضلاً عن أمثلته، كما توهّم المعترض.

الإيراد الثّامن، وجوابه: حــدّ المفعولِ فيه

قال ابن الحاجب في حدّه للمفعولِ فيه " : ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مَذْكورٌ"[٨٦].

وقد أُورِد عليه قولهم" : ضُرِب يومُ الجمعة، وأجاب عنه بأنّه مَفعُولٌ فيه، وشرط نصبه أمرٌ آخر، لا جَرَمَ حدّدنا المفعول فيه بما هو مفعولٌ فيه، وكونه منصوباً لم نتعرّضْ له"[٨٧].

---

(٨١) ينظر : المغني ٦٠٨ .

(٨٢) ينظر: شرح قطر الندى ١١٨ .

(٨٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك١/٤٨١، المغني ٦٠٨ .

(٨٤) الأصول في النحو لابن السراج١/٥٩ .

(٨٥) تنظر في : المغني لابن هشام ٦٠٩-٦١٣ .

(٨٦) المقدمة الكافية ٢/٤٨٤ .

(٨٧) أمالي ابن الحاجب٢/٥٤٨ ، إملاء رقم (٥٣) .

يريد المورِد على ابن الحاجب في حدّه للمفعول فيه أن يعترض هذا الحدّ ويدخل الخلل فيه في نحو قولهم: ضرِبَ يومُ الجمعة؛ لأنّ (يوم) الآن نائب فاعل مرفوع، وكيف تحدّ المفعول فيه بما ذكرت، ونحو هذا ليس داخلاً فيه، هذا خُلاصةُ الإيراد.

وقد أجابه ابن الحاجب بما ذكره من أنّ ما تذكره إعرابٌ، وأنا قد حددت المفعول فيه بما وقع فيه الفعل، وهو الحدث، وأما الإعراب فمن وجه آخر لم أتعرض له.

وواضحٌ أن المعترض خلّط في هذا بين الإعراب والمعنى، وابن الحاجب لم يتطرق في حدّه للمفعول فيه إلى الإعراب، وإنما كان حديثه منصباً حول وقوع الحدث في هذا الظرف، أعني المفعول فيه دون تطرق إلى الإعراب.

فحدُّ ابن الحاجب للمفعول فيه غير مدخول، ولم أقف على من اعترضه بمثل هذا، أو أشار إليه ممن شرح كافيته، واطّلعت عليه، أو ممن تعرض لهذا الحدّ من النحويين.

بل قد اعتمده أصحاب المؤلّفات الخاصّة بالتعريفات[٨٨]، وكذا استفاد من هذا الحدّ عددٌ من النّحويّين، ودوّنوه في مؤلّفاتهم[٨٩].

على أني أرى أن أَنْصَفَ من استعمله ابنُ القوّاس في شرحه لألفيّة ابنِ مُعْطي[٩٠]؛ وذلك لأنه لم يقف من ابن الحاجب إلا موقف الإعجاب، بخلاف ابن مالك وأبي حيّان.

---

(٨٨) ينظر: التعريفات للجرجاني ٢٢٤، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم٨٢، التوقيف على مهمات التعاريف٣١١، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم٢/١٦١٤.

(٨٩) ينظر: شرح التسهيل٢/٢٠٠، ارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣، التذييل والتكميل ٢٥٦/٧، المساعد ٤٨٩/١.

(٩٠) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٥٣٩/١.

الإيرادُ التّاسِع، وجوابه: تنوين (غير) متحدَّثاً عنها

قال الكاتب: "قال مملياً في قوله: و"غير" صِفَة حملت على (إلاّ) في الاستثناء، فقال بعض جماعته: أيجوز غيرُ، أو غيرٌ بالتنوين؟

فقال: كلّ ما يُتكلّم به إنما هو اسمٌ أو فعلٌ، أو حرف، فإن كانتْ أفعالاً، أو حروفاً فالأَحسَنُ أن تذكرها على ما كانت عليه في أصْلِ وضعها، فتقول: "ضَرَبَ"، حكمه كذا، و"من": حرفُ ابتداء، وإن كانت اسماً فلا يخلو إمّا أن تكون معربة، أو مبنيةً، فإن كانت معربة فالأحسن أيضاً أن يتكلم بها على ما هي في أصلِ وضعها، فتقول: "زيد"، حكمه كذا، ولو قلت: زيدٌ حكمه كذا كان جائزاً إلا أنه ضَعيف، فإن كان غير مُتصرّف فلك أن تحكيه، ولك أن تعربه، فتقول: سواءٌ حكمه كذا، وسواءُ حكمه كذا، وإن كانت متصرفة أعربته لا غير، وإن كان مبنياً حُكِي كالأفعال والحروف"[٩١].

تحدّث ابن الحاجب عن حكم كلمة (غير)، وجعلها متحدثاً عنها، فاعترضه أحدهم بضبطها مستفهما.

فأسهب ابن الحاجب في جواب هذه المسألة، وفصّلها في إملائه السابق، فجوّز في (غير) الأمرين لكونها غير متصرفة، وهذه المسألة داخلة في مسألة حكاية الألفاظ العربية، وقد ذكر النحويون هذه المسألة، وتحدثوا عنها، والحكاية هي إيرادُ لفظ المتكلم على حسب ما أورده دون تغيير إعرابي، أو نحوه[٩٢].

---

(٩١) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٥٥-٥٥٦، إملاء رقم (٦٣).

(٩٢) التصريح على التوضيح ٢/٤٧٩.

الإيرادُ العاشر، وجوابه: في معاني اللّام

قال ابن الحاجب مملياً على المقدّمة :"وقد قيلَ له : لـــمَ لم تذكر أن اللام بمعنى (على)، وقد ذكرت أنها بمعنى (عن) ؟ قال: إنّ اللّام للاخْتصاص، والاختصاص على وجهين: إمّا أن يكون فيه ضرر أو لا، فالأول صحّ دخولُ (على) فيه لما في الضّرر من معنى الاستعلاء لمن نُسِب إليه، ولم يخرج عن معنى اللّام المذكورة"(٩٣).

يقول ابن الحاجب حرفا الجر (على) و (اللام) يفيدان معنى النفع والضرر حسب السياق، كما لو قلت: دارت الحرب للمسلمين على الكفار، فـــ(على) تفيد الاستعلاء، و(اللام) تفيد الملك والاستحقاق، ولازم ذلك أن معنى الملك ينطبق على الغالب وهم المسلمون، ومعنى الاستعلاء ينطبق على المغلوب وهم الكفار، فالغلبة نفع، والمغلوب وقع عليه الضّرر، ومثله : نصحت لزيد على خالد، وهذا منطق.

وخلاصَة الإيراد أن ابن الحاجب ذكر أن من معاني (اللام) معنى (عَنْ)، ولم يذكر أنّها بمعنى (على).

وقد دفع ابنُ الحاجب هذا الإيراد بما ذكر من أنّ معنى (اللام) الاختصاص، والاستعلاء داخلٌ في هذا المعنى، فلا حاجة لأن يذكر أن (اللام) بمعنى (على)، وهذا رأيه في المسألة، وهو أن اللام لا تأتي بمعنى (على)؛ وذلك لكون معنى اللام حاصِلاً معها دون التصريح به، ومتضمّنة له.

قال ابن الحاجب في الكافية متحدّثاً عن معنى اللام: "واللّام للاختصاص، والتّعليل، وبمعنى (عنْ) مع القول، وزائدة، وبمعنى الواو في القَسَم للتعجُّب"(٩٤)، فهذه معاني اللامِ عند ابن الحاجب في كافيته، ولم يذكر من بينها أنها بمعنى (على) .

---

(٩٣) أمالي ابن الحاجب ٦٠٣/٢ ، إملاء رقم (٨٤) .

(٩٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٤٧/٣-٩٤٨ .

وابن الحاجب لم يذكر هذا المعنى لها في شرح الوافية نظْم الكافية[٩٥] ؛ لأن ما ذكره في الأمالي جواباً على هذا الإيراد هو رأيه في المسألة .

هذا وفي المسألة خلاف على قولين :

القولُ الأوّل: أن اللام تأتي بمعنى (على) صريحةً ، وصرّح بهذا القول أبو البقاء العكبري[٩٦] ، وابن هشام ، وقبلهما صاحب كتاب الجمل المنسوب للخليل[٩٧] ، وقد عدّ ابن هشام هذا المعنى التاسع من معانيها ، ودليله قوله تعالى : ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[٩٨] وقوله تعالى : ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِۦٓ﴾[٩٩] ، وغير ذلك من الأدلّةِ ، قال ابن هشام : "وَالتَّاسِع مُوَافقَة (على) فِي الاستِعْلاء الْحَقِيقِيّ...والمجازي..."[١٠٠] ، واستند على الأدلة أعلاه ، وعلى هذا القول عددٌ من النحويين[١٠١] ، وعزاه أبو حيان إلى الكوفيين[١٠٢] ، وإليه ذهب ابن قتيبة[١٠٣] .

القول الثاني: أن اللام لا تأتي بمعنى (على) ، وعلى هذا المذهب النحاس ، حيث قال : " ولا نعرف في العربية (لهم) بمعنى (عليهم) ، أي اللام بمعنى على"[١٠٤] ، ومن أهل النحو المشتغلين بالتفسير من روى هذا القول على تضعيفه[١٠٥] .

---

(٩٥) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٢ .

(٩٦) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٩٨/٢ .

(٩٧) الجمل ٢٧٥ .

(٩٨) النحل ٤٤ .

(٩٩) سورة يونس ١٢ .

(١٠٠) مغني اللبيب ٢٨٠ .

(١٠١) اللمحة البدرية ٢٤٩، الجنى الداني ١٠٠، شرح شافية ابن الحاجب ١٢٣/٤ .

(١٠٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٧٠٩/٤.

(١٠٣) أدب الكاتب ٥١١ . (تحقيق د. الدالي، مؤسسة الرسالة) .

(١٠٤) لم يذكر النحاس في معرض حديثه عن آية الإسراء هذا القول في كتابه إعراب القرآن ٤٤٤/٢ .

(١٠٥) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٣٤/٤ .

ويندرج تحت هذا القول من يرى أن الحروف لا يقوم بعضها مقام بعض[١٠٦].

قال ابن تيمية -رحمه الله - وهو ممن يمنع تناوب الحروف: "والعرب تُضَمِّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلِط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض"[١٠٧].

والراجحُ أن (اللام) تأتي بمعنى (على)، وهو أسلم من تأويل ما ورد من ذلك على التضمين؛ لأن الحرف أضعف من الفعل، وتضمينه لمعنى غيره أولى من تضمين الفعل الذي هو أقوى منه.

المبحثُ الثّاني: الدراسة

المطلبُ الأوّل: أسباب الإيرادات

السببُ الأوّل: توهّم اللَّبس في عبارة الكافية، ومن ذلك :

-ما جاء في حدّ الإعراب من قوله: "هو ما اختلف آخره..."؛ إذ تُوْهِم هذه العبارة أنه يوافق القائلين بأنّ الإعراب هو اختلاف الآخر، فبدأ يوضح الفرق في أماليه بين قوله وقولهم، ومن هنا جاء المورد بقوله: عنينا بالاختلاف قبول الاسم الإعراب بعد ما نفى ابن الحاجب وجود الاختلاف[١٠٨].

حيثُ دفع ابنُ الحاجب كونَ الإعراب اختلافاً، وأنكر وجود الاختلاف بمعناه الحقيقي، وأُورِد عليه المورد بأن الاختلاف هو قبول الاسم الإعراب، وهذا الإيراد سببه الاختلاف بين النحويين في حدّ الإعراب، فكلّ فريق يريد أن يحتجّ لمذهبه،

---

(١٠٦) كابن تيمية رحمه الله .

(١٠٧) مقدمة في أصول التفسير ١٨ .

(١٠٨) ينظر الإيراد الأول من هذا البحث .

ويدفع حجَّة غيره، ومن هنا جاء هذا الإيراد ليوضح المراد بالاختلاف في تعريف أصحاب المذهب المخالف، وكذلك مسألة جوابه عن إيراد أحدهم عليه في مسوّغات الابتداء بالنّكرة .

السّبب الثاني: اختلاف نسخ المقدمة الكافية :

وذلك ظاهر عندما أورد عليه بعضهم في حدّه لعَطف البيان بقوله: هو : تابع من الجامدة أوضح من متبوعه .

فسُئل عن قوله هذا، فقال:" هذا كان في النّسحة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النّسخ، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه"(١٠٩)، فلوجود هذا الاختلاف بين النسخة الأولى، والنسخ الأخيرة لما وجد هذا الإيراد، وهذا يدلّ على أن ابن الحاجب كان قد عدّل على نسخة الكافية، ولم يطّلع المورد على الأخيرة منها .

السبب الثالث: شبه الاضطراب في بعض الحدود، والزيادة فيها، وذلك ظاهر في الآتي :

عندما حدّ ابن الحاجب النعت ختمه بقوله: من غير تقييد، فكان هذا سبباً في الإيراد الذي أورد عليه، وهو أن الحال داخلة في هذا الحدّ، ثم ذهب يبين أن قوله: من غير تقييد، فقط لزيادة المعنى، وكان الأولى به تجنبه، يقول الرضي:"قد خرج الحالُ عن الحدّ بقوله: تابع..."(١١٠)، ويقول السيّد:"وفي التحقيق أنها قد خرجت (يعني الحال) من قوله: بإعراب سابقه، إذ لا يلزم أن يكون إعرابها كإعراب سابقها، وإن

(١٠٩) أمالي ابن الحاجب ٥٢٨/٢ .

(١١٠) شرح الرضي ٩٦٩/٢/١ .

اتفق ذلك في بعض الأحوال فليس لازماً، وأيضاً لو لم تكن قد خرجت من قبل للزمت الحال المؤكدة..."[١١١].

المطلب الثاني: مصادر ابن الحاجب في جواباته

-مخزونه العقلي والمنطقي، والجدلي، وقد أثبت محقق أمالي ابن الحاجب هذا الأمر فقال: "ابن الحاجب تناول في أماليه مسائل فقهية ولغويةً ومنطقية ..."[١١٢].

وقال: "إلى جانب هذا كله فإنه في الأمالي تناول فلسفة النّحو والتعليل لكثير من ظواهره..."[١١٣].

وقال أيضاً: "كان مغرماً بالعلل إلى حدّ الإغراق، ويرجع ذلك إلى تأثره الواضح بالفقه والمنطق، وكان يعتمد عليها في إثبات آرائه ودعمها، أو مناقشة آراء النحاة، وتأييدها، أو نقضها..."[١١٤].

ومن أمثلة هذا التأثر بجواباته جوابه عن أن الاختلاف هو قبول الاسم الإعراب قائلا: "...لا يلزم من وجود القابل وجود المقبول"، ومثل للأسماء في بنائها في أثناء تعدادها، وللإنسان وقبوله العلم، وليس عالماً في الغالب[١١٥].

-أئمة النّحو السابقون له، فقد كان يعود كثيراً إلى أقوالهم في جواباته التي أجاب بها عن بعض الإيرادات على كافيته، ومن ذلك عندما أجاب عن إيراد بعضهم

---

(١١١) مصباح الراغب ٣١٨ .

(١١٢) مقدمة محقق الأمالي ٦١/١ .

(١١٣) مقدمة محقق الأمالي ٦١/١ .

(١١٤) مقدمة محقق الأمالي ٨٩/١ .

(١١٥) ينظر : الإيراد الأول وجوابه .

عليه في مسالة الابتداء بالنكرة، فقد اعتمد في ردّه لهذا الإيراد على أقوال من سبقه[١١٦].

المطلبُ الثالثُ: تأثير الجوابات في بعضِ شرّاح الكافية:

أولاً: ابن مـــالك:

تأثّر ابن مالك في جوابات ابن الحاجب، وإن لم يصرح، كما هي عادته[١١٧]، فقد جاء في شرح التسهيل في معرض اعتذاره عن التغير الحاصل في المعرب قوله: "أن ما صلح لمعنى، ولم يقم به لا يوصف به حقيقة[١١٨]".

وهذا معنى قول ابن الحاجب في جوابه، ونصه:" فأجاب بأن قال: إذا قلت: زيدْ بكرْ، عمرْو خالدْ معدداً، فلتكن هذه الأسماء معرباتٍ لأنها قابلة، وأيضاً فإن الآدمي قابلٌ لأن يكون عالماً، ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول"[١١٩].

ولم يكن ابن مالك من الراغبين في الكافية[١٢٠]، مع أنّ له تعليقات عليها، ولكنه اكتفى بقوله في حدّ ابن الحاجب للإعراب بأن حده حسنٌ وافق به سيبويه والمحققين[١٢١]، فلم يتأثر به في تعليقه على الكافية، ولكنه تأثر بجواباته كما ذكرت في شرحه للتسهيل، ونقل جوابه عمّن أورد عليه في حدّ الإعراب[١٢٢]، ومثله فعل الكيلاني شارح الكافية، حيث شرع في ذكر جوابه بنصّه على إيراد بعضهم على حدّه

---

(١١٦) ينظر لهذا مناقشة هذه المسألة في الأمالي ٢/٥٨٢-٥٨٤ .

(١١٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١/٦ (مقدمة المحقق) .

(١١٨) شرح التسهيل ١/٣٣، ٣٤، وينظر : التذييل ١/١١٨ .

(١١٩) أمالي ابن الحاجب٢/٥١٩-٥٢٠ .

(١٢٠) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/٣٢٤ .

(١٢١) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك ٩٦ . (رسالة ماجستير) .

(١٢٢) شرح التسهيل ١/٣٣، ٣٤، وينظر : التذييل ١/١١٨ .

للإعراب، واستعان به في تقوية مذهبه في الحد المذكور[١٢٣]، على أنّ أكثر الشراح لم يذكروا تأثرهم بجوابه عن الإيراد عليه حول حدّ الإعراب[١٢٤].

ثانياً : رضيّ الدين الإستراباذي :

حيث ظهر تأثر الرضي بجوابات ابن الحاجب، ومن ذلك في معرض حديثه عن حدّ النعت، حيث يرى ابن الحاجب ألا يفهم المعنى الموجود في النعت من المنعوت، وقد استفاده الرضي منه من جوابه لمن اعترض حدّه للنعت[١٢٥].

ومثل ذلك أيضاً عندما خرجت الحال عن الحدّ، فيقول الرضي متأثراً بجواب ابن الحاجب لمن اعترضه بأن الحال المؤكدة تدخل في الحد، يقول الرضي: "أقول: قد خرج الحال عن الحدّ بقوله: تابع..."[١٢٦]، وهو جوابه نفسه الذي أجاب به المورد عليه[١٢٧].

ومثل ذلك مسألة تقديم المحصور بـــ(إلاّ) فقد تحدّث عنها ابن الحاجب في جوابه للمورد عليها، وقد استفاد الرضي منه ذلك، بل بعض لفظه هو بعض لفظ ابن الحاجب في تفصيلات المسألة[١٢٨].

---

(١٢٣) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب ٣٩ .

(١٢٤) كالحسن بن داود اليمني في شرحه للكافية المسمّى بغية الطالبة وزلفة الراغب ص١٧ (رسالة ماجستير).

(١٢٥) ينظر : شرح الرضي ٩٦٩/٢/١، وانظر: الإيراد رقم (٣) من هذا البحث .

(١٢٦) شرح الرضي ٩٦٩/٢/١ .

(١٢٧) أمالي ابن الحاجب٥٤٦/٢ .

(١٢٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٠/١/١ .

ثالثاً: صاحب مفتاح الراغب، وهو محمد بن عز الدين:

قد تبين أثر جوابات ابن الحاجب في صاحب مصباح الراغب، ومن ذلك أنه عندما ذهب إلى أن الحال خرجت عن حدّ ابن الحاجبِ للنعت بقوله : تابع، وهذا نصّ جواب ابن الحاجب الذي ذكر آنفاً، قد تأثر به شارح كافيته(١٢٩).

رابعاً: شهاب الدّين الزوالي:

هذا من شراح الكافية أيضاً، ويُرى أثر تأثره بجوابات ابن الحاجب في كتابه شرح الكافية، ومن تأثره بالجوابات أنه عندما ذكر أن الحال خرجت عن حد النعت بقوله : تابع(١٣٠)، وهو جوابه نفسه عن المورد عليه ذلك، وتأثر به كذلك الرصّاص في المسالة نفسها(١٣١).

ومثله في المسألة نفسها الإمام حمزة بن يحى العلويّ؛ حيثُ أخذ من الجواب ما يدعم به قوله في المسألة، وإن لم ينصّ على أنه استقاها من أمالي ابن الحاجب، وذلك في كتابه الأزهار الصافية في شرح المقدّمة الكافية(١٣٢).

خامساً: صاحب كتاب شرح الكافية المنسوب إلى الشريف الجرجاني:

وذلك عندما نقل جوابه عن إيراد بعضهم عليه في باب المفعول به، حيث نقل هذا الشارحُ جواب ابن الحاجب كاملاً، ولكنه لم ينسبه(١٣٣).

---

(١٢٩) انظر : مصباح الراغب ٣١٨ .

(١٣٠) ينظر : شرح الكافية في النحو ١٤٨ .(تحقيق د. جيل عويضة ٢٠١٢ م .

(١٣١) انظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٤٦٢/١ .

(١٣٢) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٥٤/١ .

(١٣٣) ينظر : شرح الكافية المنسوب للشريف الجرجاني ٩٨١/٢ .

سادساً: الردولي صاحب كتاب غاية التحقيق :

تأثر به الردولي في جوابه عن الإيراد الذي أورد عليه في باب الفاعل، وامتناع تقديمه إلا مع (إلاّ)، حيثُ استعان بجواب ابن الحاجب لتحرير المسألة، وضبطها(١٣٤).

وقد بان تأثير جوابات ابن الحاجب في شرحه لمسألة حدّ النعت، وإيراد المورد عليه بأن يدخل فيه التوكيد الدال على الشّمول، وأنه دال على معنى في متبوعه؛ حيث نقل كلامه هذا، ودوّنه في كتابه سالف الذكر(١٣٥).

سابعاً: صاحِب كتاب النّجم الثاقب المهدي صلاح بن علي الحسني :

تأثر به صاحب النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب، حيث ذهب يذكر جوابه عن الإيراد عليه حول حد الإعراب، حيث ذكر الجواب وشرحه للمقصود من الإعراب(١٣٦).

وكما تأثر ببعض جواباته شراح الكافية أيضاً ظهر تأثيرها في النحويين من غير شراح الكافية، كابن هشام في قوله عندما نقل جوابه عن الإيراد الذي أورد عليه في حده للمفعول به(١٣٧).

وكذلك السيوطي في المسألة نفسها، وقد عرفه بتعريف ابن الحاجب له، فقال: "الإعْرَابُ: مَا اخْتلف آخِره بِهِ ليدل على الْمعَانِي المعتورة عَلَيْهِ"(١٣٨).

وقد جاء أثر جواباته في الأخفش الصنعاني صاحب كتاب (نزهة الطرف في الجارّ والمجرور والظرف) ، فذكر جواب ابن الحاجب على الإيراد الذي أورد عليه في

---

(١٣٤) ينظر : غاية التحقيق (شرح الكافية) ٢٤٨ .

(١٣٥) ينظر : غاية التحقيق (شرح الكافية) ٦١٥ .

(١٣٦) ينظر : النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب ١٢٤ .

(١٣٧) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٠ .

(١٣٨) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٨٠ .

حدّ المفعول فيه، وتوهم المورد أن ابن الحاجب يعني بهذا الحدّ الصنعة والإعراب، ولهذا جاء اعتراضه، وبيّن الصنعاني أن المقصود بقوله في الحدّ: ما فعل فيه فعلٌ مذكور هو المفعول في المعنى لا المفعول الإعرابي[١٣٩].

ومثله تأثر بجواباته أيضاً صاحب كتاب كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، وذلك عندما جلب جوابه في معرض حديثه عن تعريف المفعول فيه عندما ذهب إلى تقرير أنه مفعول فيه معنى مستفيداً ذلك من جواب ابن الحاجب [١٤٠].

هذه إشارات تدلُّ على التأثير النحوي لجوابات ابن الحاجب فيمن جاء بعده، وتثبت ذلك التأثر.

المطلبُ الرابعُ : التقويم

عددُ الإيرادات التي أوردت على ابن الحاجب على كافيته والتي أجاب عنها عشرة إيرادات، وجلُّها في الحدود، فحدّ النعت نصيبه إيرادان، وحدّ الإعراب، وحد عطف البيان وحدّ المفعول به وحدّ المفعول فيه، والبقية، وهي أربعة إيرادات في غير الحدود، وقد جعلت تقويمي لما دار في هذه الإيرادات، وفي جواباتها على قسمين: قسم دونت فيه المآخذ، وهي نوعان: مآخذ على ابن الحاجب، ومآخذ على المعترضين له.

وجعلت القسم الثاني في المحاسن .

---

(١٣٩) ينظر: نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف ٧١ .

(١٤٠) ينظر :كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ٢/١٦١٤-١٦١٥ .

أولاً: المآخذ، وهي نوعان:

النوعُ الأول: مآخذ على ابن الحاجب، ومنها:

ابن الحاجب لم يوفق في إبعاد بعض حدوده عن الاضطراب، وإلا لسلم من بعض تلك الإيرادات، ومن ذلك:

١ -أنه قد أُخِذ عليه في حدّه للنّعت عدم كونه مانعاً جامعاً، مع أن ابن الحاجب قد سبق بمن حدّ النعت، بما يدفع عنه هذا الإيراد لو اطلع عليه(١٤١).

٢ -أنه قد أورد على حدّ ابن الحاجب للمفعول به، مع أنه مسبوق بهذا الحد، حيث سبقه الزّمخشَري إليه(١٤٢)، وأخذ عليه ما أورد على ابن الحاجب، فكان الأولى اجتناب هذا الإيراد عند رسم الحدّ من ابن الحاجب.

٣ -عندما حدّ ابن الحاجب النعت ختمه بقوله: من غير تقييد، وقد أورد عليه في هذا، فكان جوابه أن قوله: من غير تقييد، فقط لزيادة المعنى، وكان الأولى به تجنبه في الأصل؛ إذ لا جمع ولا منع في ذكره، بل كان سبباً في الإيراد عليه كما مرّ، بل ذهب في شرحه للمفصّل إلى أن قوله هذا لإخراج الحال(١٤٣)، والحق أن الحال قد خرجت بقوله تابع، ولا حاجة إلى هذه الزيادة، وقد أخذ عليه الرصاص في شرحه لكافية ابن الحاجب هذا الأمر، بل وصف كلامه في هذا بالسهو والذهول(١٤٤).

٤ -ابن الحاجب رحمه الله قد ناقض نفسه، وذلك عندما ذكر : مطلقاً، قاصداً بها إخراج الحال، فلما اعترضه المعترض بأن الحال المؤكدة تدخل في الحدّ إذن،

---

(١٤١) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع ٢٧١، كشف المشكل ٣٨١ .

(١٤٢) المفصل في علم العربية ٦٠ .

(١٤٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١.

(١٤٤) ينظر : منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٤٦٢/١ .

ذكر أن ذكره لكلمة (مطلقاً) لمجرّد التبيين وليست من تتمة الحدّ، وقد نص في شرحه للمفصل على أنها ذكرت لإخراج الحال[١٤٥].

٥ -ضعف رأي ابن الحاجب في مسألة كون اللام لا تأتي بمعنى (على)، إذ يظهر في مذهبه هذا التكلّف .

النوع الثاني: مآخذ على المعترضين لابن الحاجب

ومن ذلك :

١ -ضعف بعض الإيرادات، ومنها: الإيراد المتعلق بحدّ النعت، وكون الحال داخلة فيه، مع أن الحدَّ صريح في إخراجها منه بعبارة : تابع، وقد أشار إلى ذلك النحويون، كما سبق، وكذلك الإيراد حول حدّ المفعول به، ومثله المفعول فيه؛ ولضعف هذه الإيرادات فقد تناساها شارحو الكافية إلا ما قلّ، وقد أشرت إلى بعضه في معرض حديثي عن التأثر .

٢ -وكذلك الإيراد على مسألة مجيء اللام بمعنى (على) وضعفه؛ وذلك لكونه في ظاهر المسألة، وليس في عمقها.

ولعلّ ضعف هذه الإيرادات يعود إلى أنها قد تكون من صغار طلبة العلم، وأجدني أميل إلى هذا لأني لم أجد ذكراً لاسم أيٍّ من المعترضين، فقد خلت الإيرادات من ذكر أصحابها الموردين لها، على أني وقفت على بعض من شرح الكافية يرى اعتباراً لأصحاب هذه الإيرادات، ولكنه يسميهم أصحاب ابن الحاجب[١٤٦].

---

(١٤٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(١٤٦) ينظر : حاشية الكيلاني ٢١٣ .

ثانياً: المحاسن

لو لم يأت من محاسن هذه الجوابات إلا فحص الحدود التي ذكرها ابن الحاجب، وتأصيلها لكفى، حيث تبيّن أنّ بعض الحدود لديه قد زاد فيها بما ليس منها.

١ -وأيضاً الاستدراك على ابن الحاجب في كثير من المسائل، وقد سبق عرض بعضها، ولولا وجود إشارة في الأمالي إلى شرح المقدمة الكافية لقلت[١٤٧]: إن شرح المقدمة الكافية ما ألّف إلا استدراكاً، وجواباً على تلك الإيرادات.

٢ -من محاسن هذه الجوابات أن ابن الحاجب بحث موضوع الابتداء بالنكرة بحثاً تفصيلياً قل مثله عند غيره، وظهر من خلال ذلك بعض الفروق الدقيقة، وقد أشار هو إلى دقتها وغرابتها، فقال: "...وهي بحوث دقيقة عجيبة، وأغوار غريبة قلَّ من يفهمها فضلاً عمّن تنبه لها"[١٤٨].

والحقُّ أن بحث ابن الحاجب في هذه المسألة كان مركزاً ودقيقاً، وهذا يعدّ من محاسن الإيرادات وجواباتها، وقد تأثر بجوابه عددٌ ممن شرح كافيته، كما سبق عرض ذلك[١٤٩].

---

(١٤٧) أشار ابن الحاجب إلى أنه انتهى من نسخ كتابه شرح المقدمة سنة ٦٢٤هـ، ولكنه قد أومأ إلى هذا الشرح في الأمالي سنة ٦١٧هـ. انظر: مقدمة شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب١/٦٠، وأمالي ابن الحاجب١/١١٤.

(١٤٨) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٨٨.

(١٤٩) ينظر بغية الطالب وزلفة الراغب ٩٧. (رسالة ماجستير).

الخاتمة

ظهر لي من نتائج هذا البحث ما يأتي :

-بلغ عددُ الإيرادات على كافية ابن الحاجب ١٠ إيرادات، وغالب تلك الإيرادات كانت متعلقة بالحدود التي دوّنها ابن الحاجب في كافيته.

-أنّ لهذه الإيرادات ولجواباتها الأثر الواضح في تصحيح بعض الحدود وتأصيلها، وبيان ما يدخل فيها ممّا يمتنع.

-خلو مسائل الإيرادات من الاستدلال بالأدلة السماعية إلاّ نادراً؛ وذلك لكون مسائل تلك الإيرادات عائدة في غالبها إلى العقل والمنطق .

-اتّضح أن أسباب الإيرادات متعدّدة، فهي إما بسبب توهّم اللبس في عبارة الكافية، أو بسبب شبه الاضطرات في بعض الحدود، والزيادة اللفظية فيها .

-تبيّن أن ابن الحاجب يعتمد في جواباته على الاعتراض له بمخزونه العقلي والعلمي، ويستند إليه، مع استئناسه في أحيان قليلة بأقوال السابقين.

-ظهر أثر جوابات ابن الحاجب على بعض شرّاح كافيته جليّاً، وبان استنادهم عليها.

- تبيّن أن ابن الحاجب لم يوفّق في إبعاد بعض حدوده من الاضطراب، وإلا لسلم من بعض تلك الإيرادات.

- اتّضح أن بعض تلك الإيرادات ضعيف، ولم يعرف أصحابها .

- من محاسن هذه الإيرادات إثارتها لبعض قضايا الحدود؛ حيث تبيّن أنّ بعض الحدود قد زاد فيها ابن الحاجب بما ليس منها.

- من محاسنها أيضاً الاستدراك على ابن الحاجب في كثير من المسائل، وقد سبق عرض بعضها تلك الاستدراكات .

ثبت المَراجع

[١] ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير تحقيق د. حسن محمد أحمد، بإشراف الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى ، عام ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م .

[٢] أدب الكاتب. ابن قتيبة الدينوري، كتب هوامشه وقدم له الاستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

[٣] الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، للمؤلف عبدالحميد مصطفى السيد .

[٤] ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(١) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

[٥] الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

[٦] إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٢) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

[٧] أمالي ابن الحاجب. أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل (بيروت)، دار عمار (عمّان)، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

[٨] الأمالي النحوية لابن الحاجب، (أمالي القرآن الكريم) . تحقيق د. هادي حسن حمّودة، مكتبة النهضة، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ .

[٩] إملاء ما من به الرحمن من وجوه القراءات والقرآن المسمى التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري: دارالكتب العلمية، ط(١)١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

[١٠] الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

[١١] الإيضاح العضدي. أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط(٢) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

[١٢] الإيضاح في شرح المفصل. أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي(العراق).

[١٣] بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليمني، تحقيق أحد طلبة الماجستير، وهو خالد بن زويد العطري السلمي في جامعة أم القرى في العام الجامعي١٤٢٨/١٤٢٩هـ.

[١٤] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

[١٥] التحفة، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه العلامة جمال الدين بن مالك، جمعه ابن جماعة، حققه د. أحمد المصباحي، بإشراف الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م .

[١٦] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، ط (١) ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

[١٧] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

[١٨] التصريح على التوضيح. خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١)١٤٢١هـ/٢٠٠م.

[١٩] التعريفات. علي بن محمد الجرجاني، تحقيق الأستاذ عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، ط(١)١٤١١هـ/١٩٩١م.

[٢٠] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ناظر الجيش، تحقيق أ. د. علي فاخر، وزملائه، دار السلام، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م.

[٢١] توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط (١) ١٤٢٣هـ.

[٢٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(١)١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

[٢٣] التوقيف على مهمات التعاريف. المناوي، تحقيق د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، ط(١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠ م.

[٢٤] الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١)١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

[٢٥] حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، تحقيق د. عايض سعيد القرني، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بإشراف الأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، العام الجامعي ١٤٢٠ه.

[٢٦] الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

[٢٧] رسالتان لابن الحاجب، إحداهما في (لو) والأخرى في لفظ (العشر) حققهما الزميل د. فريد الزامل السُّليم، وهما منشورتان في مجلة الدراسات اللغوية م١٥ع٤٤ شوال ذو الحجة ١٤٣٤ه.

[٢٨] شرح ألفية ابن معطي. عبدالعزيز بن جمعة الموصلي "ابن القواس"، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي(الرياض)، ط(١)١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

[٢٩] شرح التسهيل. محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط(١)١٤١٠هـ.

[٣٠] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي:
أ -القسم الأول: درسه وحققه د. حسن بن محمد الحفظي. ب -القسم الثاني: حققه د. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط(١).

[٣١] شرح الكافية الشافية. محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

[٣٢] شرح المقدمة الجزولية الكبير. أبو علي الشلوبين، تحقيق الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط (٢) ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

[٣٣] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. عثمان بن الحاجب، تحقيق د. جمال عبدالعاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز(مكة المكرمة)، ط(١) ١٤١٨هـ.

[٣٤] شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

[٣٥] شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

[٣٦] شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد خير طعمة، دار المعرفة (بيروت)، ط (١) ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

[٣٧] شرح الكافية للشريف الجرجاني، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتور خليل العباس بإشراف الدكتور عبدالله المهوس للعام الجامعي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

[٣٨] شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار

[٣٩] شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني حميد الدين، بإشراف الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، جامعة أم القرى.

[٤٠] شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

[٤١] غاية التحقيق (شرح الكافية) لصفي الدين بن نصير الدين الردولي، رسالة دكتوراه أعدها الدكتور سعد سويف العنزي، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد بن عبدالله السالم. في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمّد بن سعود عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

[٤٢] الفصُول الخمسون. زين الدين ابن معطي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

[٤٣] فوات الوفيات. محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

[٤٤] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. العلاّمة المنتجب الهمذاني، تحقيق الأستاذ محمد نظام الدين الفتيّح -دار الزمان -ط(١) عام١٤٢٧هـــ، ٢٠٠٦ م.

[٤٥] الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر " سيبويه " ت (١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط (٣) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

[٤٦] اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، ود. غازي طليمات، دار الفكرالمعاصر (بيروت) ط (١)، ١٩٩٥م، أعاد طبعه مركز جمعة الماجد، ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

[٤٧] المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدّين ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر العربي دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

[٤٨] مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيّد للعلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير، تحقيق د. عبدالله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي ، ط١/١٤٢٦هـ .

[٤٩] معجم البلدان . ياقوت الحموي :دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط(١)١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

[٥٠] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٨٠. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .

[٥١] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي .

[٥٢] معونة الطالب على الكافية في النحو لابن الحاجب، لعلي بن محمد بن هطيل، تحقيق د. علي قائد، رسالة ماجستير عام ٢٠٠٢م .

[٥٣] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر (بيروت)، ط (٣)١٩٧٢م.

[٥٤] المفصل في علم العربية. جارالله الزمخشري، تحقيق ودراسة د. فخر صالح قدارة – دار عمَّار -ط(١)١٤٢٥هـــ، ٢٠٠٤م.

[٥٥] المقتصد في شرح الإيضاح. عبدالقاهر الجرجاني ت (٤٧١هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام(العراق)، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

[٥٦] المقتضب. أبو العباس المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

[٥٧] منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصّاص من علماء القرن التاسع، رسالة دكتوراه أعدها الأستاذ الدكتور أحمد بن عبدالله السالم عام ١٤٠٦هـ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

[٥٨] النّجم الثاقب ١٢٢/١ رسالة دكتوراه أعدها الباحث عبدالله بن عيسى الجعفري بإشراف الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي في العام الجامعي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ.

[٥٩] نتائج الفكر في النحو. أبو القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

[٦٠] الوافي بالوفيات. خليل بن أيبك الصفدي، دار النشر فرانز شتايز -جمعية المستشرقين الألمانية -١٤١١هـ، ١٩٩١م.

[٦١] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

The Answers Of Ibn Alhajeb Towards The Raised Defects In His (Kafyah) Book

Dr. Abdullah Bin Abdul-Aziz Al-Wegait
Qassim University

Abstract. What caught my attention are the accurate answers of Ibn Alhajeb in his (Kafyah) book. I decided to collect these answers to be studied by comparing them to the grammarians' opinions and Ibn Alhajeb himself in his other books in addition to clarify their beauty and impact on originating limits and other grammar issues during this presentation. It shall lead to clarify the strength and weakness of defects as well as his answers according to the following themes :

- First one : Defects and their disproving (Grammatical discussion) .
- Second one : The study which includes the following topics : Reasons of defects – Ibn Alhajeb Answers resources – His answers impact on some of his Kafyah explanations – Evaluation – Conclusion .